يوليو . فقد صوتت لصالح مشروع القرار الخاص بمساعدة منكوبي الحرب ، ومشروع القرار الخاص بدعوة اسرائيل الى الامتناع عن تغيير مركز القدس . وهما المشروعان اللذان وافقت عليهما الجمعية العامة . ولعل السلوك الياباني في هذا الخصوص لا يعدو كونه امتدادا للاجماع العالمي الذي لم تشأ اليابان ان تخرج عليه . كذلك صوت الوفد الياباني لصالح كل من مشروع قرار دول عدم الانحياز الذي طالب بالانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية ، ومشروع القرار اللاتيني الذي يربط بين الانسحاب وبين انتهاء حالة الحرب ، وهو المشروع الذي قدمته دول امريكا اللاتينية — بايعاز من الولايات المتحدة — لمناوأة مشروع دول عدم الانحياز . الا أن أيا من المشروعين لم يحصل على الاغلبية اللازمة لاقراره وهي أغلبية الثلثين . وقد حاول « أكيرا ماتسوي » في حديثه بتاريخ ٥ يوليو تفسير السلوك التصويتي لبلاده ، فأبرز الامور الاتيـــة : ● انطلقت اليابـــان في تأييدها لمشروع الدول غير المنحازة من ميثاق الامم المتحدة الذي يرفض ضم الاراضي بالقوة ، ثم من الاقتناع بأهمية الانسحاب في الوصول الى سلام دائم في الشرق الاوسط . ● ٢ — صوتت اليابان الى جانب المشروع اللاتيني اعتقادا منها بأنـــه يعكس وجهة نظرهـــا الاساسية بشأن التسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط . ● ان اليابان لا يساورها شك في أن مجرد الانسحاب لن يأتي بحل دائم للصراع العربي — الاسرائيلي . اذ توجد مشكلات اخرى ملحة من بينها : الاشراف على وقف اطلاق النار ، وانهاء حالة الحرب ، وحل مشكلة اللاجئين بصفة نهائية ، وكفالة حرية المرور في الممرات الدولية ، ومشكلة القدس ، ثم قضية التنمية الاقتصادية لدول المنطقة .

وأمام صعوبة التوصل الى قرار داخل الجمعية العامة ، عادت القضية من جديد الى مجلس الامن الذي بدأ مرحلة نشاطه الثانية في ٩ نوفمبر ١٩٦٧ ليجد أمامه مشروعي قرارين ، أحدهما قدمته الهند بالاشتراك مع مالي ونيجيريا (يعرف باسم المشروع اللاتيني) وطالب بانسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة ، وانهاء حالة الحرب ، وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . والثاني قدمتـــه الولايات المتحدة، وربطت فيه بين انسحاب اسرائيل من « أقاليم محتلة » وبين المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل . وأثناء المناقشات ، أعـــرب المندوب الياباني مسنجم تسوروكا — جـــريا على النهج الياباني المشار اليه — عن اقتناعه الكامل بكلا المشروعين ، ولكنه استطرد قائلا « يبدو ان أيا منهما لا يعكس رضاء المجلس بشكل كاف ، وما زال وفد بلادي يأمل في مزيد من المشاورات ابتغاء التوصل الى حـــل توفيقي يحظى برضاء وتأييد كل أعضاء المجلس » . وعلى اية حال ، فبعد مداولات ومناقشات ، أصدر المجلس في ٢٢ نوفمبر بالاجماع القرار رقم ٢٤٢ . وبرغم الغموض الذي اكتنفـــه بشكل فتح البـــاب أمام تعـــدد التفسيرات ، الا أن المندوب الياباني أبدى اقتناعه الكامل بالقرار حيث ذكر انه يحدد — في ألفاظ بسيطة وواضحة — المبادىء والاهداف التي ينبغي أن يرتكز عليها السلام في الشرق الاوسط .

٢ — خطأ الفهم الياباني للقضية الفلسطينية : قبل الحرب الاخيرة في الشرق الاوسط ، نظرت اليابان الى القضية الفلسطينية على انها قضية لاجئين في حاجة الى المساعدة المادية مـــن جانب المجتمع الدولي . ومن هذا المنظور تحدث مندوبها ماتسوى في الدورة الاستثنائية الخامسة للجمعية العامة ، فطالب الامم المتحدة بأن تعمل ، من خلال تنظيماتها المتخصصة ، وبالتعاون التـــام من كل أعضائها ، على توسيع أنشطتها ، وتقديم أقصى مساعدة ممكنة للاجئين الفلسطينيين . وجدير بالذكر ان الحكومة اليابانية قررت في ١٩٧٣ رفع نسبة اشتراكها في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين من ٥ر١ مليون دولار الى ٥ ملايين دولار . ومعنى هذا ان التصور الياباني لم يكن يرى في القضية الفلسطينية قضية شعب يملك حق استخدام العنف لاستعادة وطنه المسلوب . وعلى هذا الاساس يمكن تفسير رد فعل اليابان ازاء حادث مطار اللد الذي وقع في ٣٠ مايو ١٩٧٢ ، وتعاون في تدبيره مع المقاومة الفلسطينية ثلاثـــة من الفدائيـــين اليابانيين المنتمين الى منظمة « الجيش الاحمر » فقد أعلنت الحكومة اليابانية رسميا ادانتها لهذا التصرف ، واعتذرت للحكومة الاسرائيلية ، بل ووعدت بتقديم تعويضات لاسر الضحايا . وكان طبيعيا ان يثير هذا السلوك الياباني استياء العرب وبصفة خاصة منظمة التحرير الفلسطينية ، فتقدمت